الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«لينكد إن» تطلق أول تطبيق مستقل للبحث عن وظائف

ذكرت شبكة لينكد إن المهنية أن 40٪ من مستخدميها البالغ عددهم ثلاثمائة مليون يزورونها عبر الجوالات والأجهزة الذكية، وهذا ما دفعها للبحث عن وسيلة موثوقة لتوفير خدمة أفضل لهؤلاء، ولم تجد سوى إطلاق تطبيق LinkedIn Job Search المجاني لتسهيل عمليات البحث عن وظائف والتقدم لها عبر الأجهزة الذكية.
أما عن أبرز أهداف تطوير التطبيق فهو توفير إمكانية أفضل للبحث عن وظائف بشكل عملي وسريع أثناء التنقل أو في فترات الاسترخاء، كما أن التطبيق يمنح مستخدمه بعض المرونة التي لا يوفرها استخدام الشبكة عبر الحاسوب.

الوضع المالي قوي بشكل استثنائي

«فيتش» تثبت التصنيف السيادي للكويت عند AA

مدحت فاخوري

الأصول السيادية الخارجية الصافية تشكل 200٪ من الناتج المحلي بنهاية 2013.. الأقوى بين الدول المصنفة

الكويت ثاني أكبر فائض مالي بالحساب الجاري بـ 33٪

توقعات بتحقيق الكويت فائضاً مالياً بنحو 22٪ من الناتج الإجمالي بحلول 2016

الكويت تتحمل أسعاراً للنفط أقل بكثير دون ضغط على تصنيفها الائتماني السيادي

ثبتت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني التصنيف السيادي للكويت لعام 2014 عند المرتبة (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة معتبرة ان «الوضع المالي القوي بشكل استثنائي هو الداعم الرئيسي لهذا التصنيف».

وتناولت «فيتش» في بيان نشرته على موقعها الالكتروني امس بشان التأكيد على التصنيف الائتماني السيادي للكويت ثلاثة محاور رئيسية هي محركات التصنيف وحساسية التصنيف والافتراضات الرئيسية للتصنيف الائتماني.

وعن المحور الاول المتمثل في محركات التصنيف قال البيان ان «الوضع المالي القوي بشكل استثنائي هو الداعم الرئيسي للتصنيف الائتماني للكويت» مشيرا الى ان نصيب الفرد المرتفع «جدا» من الصادرات النفطية ولد بشكل مستمر فوائض مالية كبيرة في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري.

وذكر انه على مدى العقد الماضي بلغ متوسط الفائض المالي السنوي في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري نحو 29 و34٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب مقدرا الأصول السيادية الخارجية الصافية بنحو 200٪ من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام 2013 وهي الأقوى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة.

وتطرق بيان الوكالة الى الفوائض المالية الكبيرة في الحساب الجاري مبينا ان الكويت سجلت ثاني أكبر فائض مالي في الحساب الجاري بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة حيث بلغت نسبة ذلك الفائض نحو 33,1٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2013.

وقال ان الكويت حققت فوائض مالية في الحساب الجاري تفوق 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثالثة على التوالي متوقعا انخفاض الفوائض المالية في الحساب الجاري تماشيا مع توقعات انخفاض الأسعار العالمية للنفط.

وتوقعت ان تحقق البلاد فائضا مالية بنحو 22٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016 وذلك رغم التوقعات بانخفاض اسعار النفط العالمية مبينة ان الفائض المالي في الحساب الجاري لم يقل عن 20٪ من الناتج المحلي الاجمالي منذ عام 2003.

واشارت الوكالة الى الفائض المالي للموازنة العامة للدولة والذي يعتبر اعلى من جميع الدول التي تقوم فيتش بتصنيفها حيث قدرت الوكالة فائض الموازنة العامة للكويت عن السنة المالية (2014/13) بنحو 26,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وذكر البيان ان سعر النفط التعادلي للكويت اي سعر برميل النفط الذي يوازن الميزانية في السنة المالية (2014/13) منخفض عند نحو 52 دولارا للبرميل لكن الإنفاق العام الرأسمالي للدولة منخفض أيضا ويبلغ نحو 10٪ من إجمالي الإنفاق العام ويعادل ثلث النسبة المقابلة للدول الاقران في المنطقة.

وأوضح انه بالرغم من ارتفاع الانفاق العام وتراجع الايرادات النفطية فإن الوكالة تتوقع تحقيق فائض مالي في الموازنة العامة مع انخفاضه ليصل إلى نحو 19,2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية (2016/15).

وقالت «فيتش» ان الكويت تشهد بوادر تحسن في النمو الاقتصادي بالقطاعات غير النفطية مشيرة الى أن النمو الاقتصادي في الكويت كان فاترا نسبيا عند نحو 0,9٪ خلال السنوات الخمس الماضية وذلك نتيجة لتحركات منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبيك) لتنظيم إنتاج النفط من جهة والقيود السياسية التي تعوق الانفاق العام الرأسمالي من جهة أخرى. وأشارت الى أن هناك بوادر أولية للاهتمام بالشأن الاقتصادي المحلي من قبل الجهات الرسمية كافة اذ انعكس ذلك بإقرار العديد من المشاريع التنموية خلال الأشهر الأخيرة اضافة الى ارتفاع القروض المقدمة من البنوك إلى القطاع الخاص.

وتوقعت الوكالة أن يشهد معدل النمو في القطاعات غير النفطية انتعاشا معتدلا عند نحو 4 إلى نحو 4,5٪ خلال السنوات من 2014 إلى 2016 مقارنة بنحو 3,6٪ في عام 2013 على ان يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نحو 2,6٪ خلال السنوات 2014 إلى 2016 مدفوعا بتوقع الوكالة استقرار انتاج النفط وفقا لتقييمها لتحركات الأسعار العالمية للنفط.

اما بالنسبة لنقاط الضعف الهيكلية فقالت الوكالة ان الكويت حققت نتائج أقل من أقرانها في التصنيف (AA) في كل من مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي مشيرة إلى ضعف إطار عمل السياسة الاقتصادية في الكويت المتمثل بضعف إطار عمل السياسة المالية من جهة ومحدودية مرونة السياسة النقدية من جهة أخرى.

وأشارت فيتش الى انه تم اتخاذ خطوات لتعزيز إطار عمل السياسة التحوطية الكلية للقطاع المصرفي وتطوير تنظيم أسواق رأس المال مبينة أن المخاطر الجيوسياسية تؤثر على جميع دول المنطقة.

ولفتت إلى أن الكويت تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد النفطية حيث يشكل القطاع النفطي نحو 40٪ من الناتج المحلي الاجمالي والجزء الأكبر من إيرادات المالية العامة وحصيلة الصادرات. وأشارت الوكالة إلى أن أدوات السياسة الاقتصادية المحدودة تضع قيودا على الحكومة في الاستجابة للتقلبات الشديدة في الأسعار العالمية للنفط لافتة الى أن وجود مصدات مالية ضخمة لدى الدولة يخفف من آثار تلك التقلبات على الاقتصاد المحلي.

اما عن المحور الثاني المتمثل في حساسية التصنيف، فقال البيان ان التصنيف الائتماني السيادي للكويت يعكس التوقعات المستقرة حيث تتوازن حاليا وبشكل جيد محركات الرفع ومخاطر التخفيض للتصنيف الائتماني ووفقا لتوقعات أسعار النفط.

وذكرت الوكالة ان الكويت ستواصل مراكمة الأصول الخارجية من جهة وتعزيز قدرتها على التعامل مع الصدمات الاقتصادية من جهة أخرى مشيرة الى وجود عوامل رئيسية تعمل منفردة أو مجتمعة نحو تحريك إيجابي لتصنيف الكويت تتمثل بالتحسن الملحوظ في نقاط الضعف الهيكلية مثل تخفيض الاعتماد على النفط وتعزيز كل من معايير الحوكمة وبيئة الأعمال وإطار عمل السياسة الاقتصادية.

واشارت الوكالة الى العوامل الرئيسية التي تعمل منفردة أو مجتمعة نحو تحريك سلبي لتصنيف الكويت متمثلة بحدوث انخفاض حاد ومستمر في أسعار النفط العالمية ما ينعكس على تآكل المصدات المالية والخارجية للدولة.

وعن المحور الثالث في (الافتراضات الرئيسية للتصنيف) قالت الوكالة في بيانها انها افترضت أن يبلغ متوسط سعر سلة خام برنت نحو 105 و100 و95 دولارا للبرميل في الأعوام 2014 و2015 و2016 على الترتيب مشيرة الى أن الكويت تتحمل أسعارا أقل بكثير من تلك التوقعات دون أن تواجه ضغطا على تصنيفها الائتماني السيادي.

وذكرت ان فرضياتها بنيت على ان الصراعات الجيوسياسية الإقليمية لن تؤثر مباشرة على الكويت أو على قدرتها في التبادل التجاري اضافة الى افتراض محافظة مجلس الأمة الحالي على علاقة بناءة على نطاق واسع مع الحكومة وافتراض استقرار المشهد السياسي المحلي.

توترات العراق تربك سوق النفط.. والأسعار تصعد

الاحداث الاخيرة في العراق فرضت نفسها على اسواق النفط العالمية حتى لعبت دورا محوريا في ارتفاع أسعار النفط لحدود 115 دولارا للبرميل. وفي الاطار، قال المحلل النفطي ومدير مكتب الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية محمد الشطي إن التوترات الجيوسياسية في العراق ستعمل على رفع الأسعار صعودا لمستويات قياسية في حال استهدفت حقول النفط جنوب العراق وتأثرت صادرات البلاد وشبكة نقل الإنتاج بشكل جدي.

وأضاف أن السيناريو الأخير غير وارد حاليا، لأن التوترات الأمنية تدور حاليا في الوسط والشمال، ولا يوجد خطر حقيقي بأن يمتد الصراع للجنوب والمساس بصادرات العراق التي تصل الى 2,6 مليون برميل يوميا.

وأشار لـ«العربية نت» إلى أنه بمراقبة الوضع عن كثب، ندرك أن السوق تخشى من انقطاع كبير في الإمدادات، وهو ما سيدعم ارتفاع الأسعار في الفترات القادمة، خصوصا مع تضاؤل حجم الإنتاج الفائض والذي يستخدم بتغطية أي نقص مفاجئ في الإمدادات، بالرغم من قدرة عدد من الدول الخليجية، وفي مقدمتها السعودية على رفع طاقتها الإنتاجية بشكل فاعل.

وأضاف أن التوترات الداخلية في العراق قد يكون لها تأثير على الواردات من المنتجات النفطية داخل العراق، بالإضافة إلى تأثير الوضع الراهن على تطوير الإنتاج، خصوصا أن إجلاء الشركات العالمية لموظفيها سيكون له تأثير على جودة خط الانتاج وانقطاع صادرات نفط كركوك عبر خط كركوك – جيهان التركي.

من جهة أخرى، يرى وليد خدوري، الخبير النفطي أن ما يعيشه العراق اليوم يبعث على القلق، بالرغم من أنه لا يوجد أي نقص حالي للصادرات العراقية لأن الأحداث الأمنية بعيدة عن آبار النفط.

وأضاف أن تخوفات السوق ووكالة الطاقة الدولية من كل ما يجري في العراق يكمن في عدم قدرة استيفاء خطة زيادة الانتاج بحدود 400 ألف برميل بنهاية العام الحالي. وأشار إلى أن العراق يجب أن يعطي أولوية للعمل على تشكيل حكومة وطنية ترضي جميع الأطراف، وألا تجر الأوضاع في البلاد لحرب أهلية أو تقسيم داخلي.

مستويات قياسية لاسعار النفط في حال استهدفت حقول النفط جنوب العراق وتأثرت الصادرات

«بورصة قطر» ترفع سقف ملكية الأجانب إلى 49٪

قاعة التداول في البورصة القطرية

رفعت «بورصة قطر» سقف ملكية الأجانب في الأسهم إلى 49٪ من 25٪ مع مساواة المعاملة بين المستثمرين القطريين ونظرائهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الخمس الأخرى وذلك حسبما اوردت مصادر صحافية.

وقال علي شريف العمادي وزير المالية القطري إن رفع نسبة تملك غير القطريين في الشركات المدرجة في البورصة سيكون وفقا للإجراءات القانونية المتبعة، وذلك من خلال مساواة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بالمواطنين القطريين من حيث تملكهم لأسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر.

وحسب البيانات المتوافرة في «أرقام» كان الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، رئيس المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار، قد وجه مؤخرا بالعمل على رفع نسبة تملك غير القطريين في الشركات المدرجة ببورصة قطر.

وزير الاستثمار: مصر تحقق ثاني أعلى عائد للاستثمار عالمياً

القاهرة: ناهد امام

أكد وزير الاستثمار المصري د.أشرف سالمان انه لا نية للتراجع عن ضريبة الأرباح على البورصة، مشيرا إلى أنها تمثل ضرورة مهمة لمواجهة العجز المتزايد في موازنة الدولة.

وأشار إلى أن أولى أولويات خطة عمله في المرحلة الحالية هو جذب استثمارات جديدة للسوق المصرية معلنا أن السوق الاستثمارية المصرية تعد أكبر الدول تحقيقا لعائد على الاستثمارات بعد دولة البرازيل.

د.أشرف سالمان

وأشار إلى أن خطة العمل ستركز على إزالة المعوقات البيروقراطية وحل المنازعات مع مختلف المستثمرين قبل وصولها للنواحي القانونية والمحاكم إلى جانب إجراء التعديلات التشريعية المطلوبة لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار.

وأكد الوزير أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من الجهود لتطوير شركات قطاع الاعمال العام للمساهمة في تحقيق أرباح نافيا وصول الوزارة أي مذكرة من الشركة القابضة للصناعات الدوائية بشأن رفع أسعار الدواء المنتج محليا.

ونفى أشرف سالمان ما تردد مؤخرا حول اتجاه، دولة قطر الى القيام بإنشاء مليون وحدة سكنية في مصر، موضحا انه لم يتقدم حتى الآن أي مستثمر في ذلك المجال، وأن مصر تفتح ذراعيها لجميع المستثمرين.

«آي ووتش» بشاشة 2,5 بوصة في أكتوبر

ستبدأ شركة كوانتا كمبيوتر التايوانية في يوليو المقبل تصنيع ساعة آي ووتش الذكية، كما ذكر مصدر مطلع على الأمر، على أن تصدر الساعة الذكية رسميا في أكتوبر المقبل.

وستكون الساعة الجديدة التي لم تحدد آبل اسمها حتى الآن أول ساعة ذكية من تصميمها، وهي تجربتها الأولى في عالم الساعات الذكية الذي ليس معروفا مدى إمكانية نجاحها فيه.

وستزود الساعة بشاشة مساحتها 2,5 بوصة وستكون مستطيلة ومرتفعة قليلا عن مستوى اليد، ومن المقرر أن تتمتع بخاصيتي التحكم عبر اللمس وتصفح الإنترنت.

ويؤكد المصدر أن آبل تنوي إنتاج نحو 50 مليون وحدة من ساعتها الذكية خلال العام الأول لتصنيعها، وإن كان من المتوقع تغيير خطة الإنتاج على حسب الظروف.

ويشير مصدر آخر إلى أن شركة إل جي التايوانية هي من سيقوم بتصنيع شاشة الساعة الذكية، على الأقل لأول دفعة ستطرح في الأسواق، وليس معروفا ما إذا كانت آبل ستواصل اعتمادها على شاشات إل جي.

من المعروف ان ساعة آبل الذكية مخصصة لمتابعة الحالة الصحية وخدمة أغراض الحفاظ على الوزن، وهي مزودة بمستشعرات للنبض ومقياس لدرجة الحرارة.